قمة «التعاون» الـ 33 في البحرين .. آمال وتحديات

صاحب السمو يرأس وفد الكويت في القمة الـ 33 بالبحرين

قمة المنامة: حقوق المواطن الخليجي والملفات الأمنية والاقتصادية أولوية

يغادر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه ارض الوطن اليوم، متوجها الى مملكة البحرين الشقيقة وذلك لترؤس وفد الكويت في اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي ستعقد في العاصمة المنامة اليوم ولمدة يومين. هذا، وتعقد القمة الخليجية في ظل أوضاع وظروف بالغة الحساسية والدقة تتطلب من دول المجلس تدارس تداعياتها على مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

وستناقش القمة في ظل ما تمر به المنطقة العربية بأكملها من أوضاع سياسية مضطربة ملفات مهمة وشائكة يأتي في مقدمتها تحقيق تطلعات الشعوب الخليجية في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك والانجازات التي تحققت وصولا إلى مزيد من التعاون والترابط والتكامل بين دول المجلس.

وسيبحث قادة دول مجلس التعاون الست (السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين) مجموعة من القضايا في جلسات مفتوحة ومغلقة تتطرق الى الأوضاع السياسية الدولية والإقليمية والشأن السوري بصفة خاصة.

وستحتل الأولوية على طاولة نقاشات القمة الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية وبخاصة تلك المتعلقة بالشأن الخليجي الداخلي وأهمها إقامة الاتحاد الخليجي الذي يحقق تطلعات الشعوب الخليجية.

وستناقش القمة قضايا إقليمية مهمة في مقدمتها الأزمة السورية والطرق المختلفة لإنقاذ الشعب السوري من القتل يوميا وبحث دعم المعارضة السورية والتأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة سورية وأمنها واستقرارها، إضافة الى الأوضاع في غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها وكيفية إعادة الإعمار مرة أخرى وتحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية وخاصة بعد حصول فلسطين على صفة «عضو مراقب» في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

البحرين استعدت لاستقبال القمة الخليجية

قادة «التعاون» يناقشون الأزمة السورية وسبل إنقاذ الشعب السوري والأوضاع في غزة وتطورات الأوضاع في اليمن والعراق

بحث سبل دعم دول مجلس التعاون للاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير

كما ستناقش القمة تطورات الأوضاع في اليمن والعراق ومصر وسبل دعم دول مجلس التعاون الخليجي للاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير 2011.

وستؤكد القمة على ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ومحاولة الضغط في المحافل الدولية على كل من إيران وإسرائيل لكي تلتزما بالشروط والمعايير الدولية التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد اللطيف الزياني إن قمة المنامة لن تناقش مقترح تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي، لكنها ستعرض على الزعماء الخليجيين ما وصل إليه النقاش في شأن هذا الموضوع.

وأقر بأن القمة تأتي في توقيت تمر فيه المنطقة بظروف صعبة، مؤكدا أن قمة المنامة الخليجية ستعطي الأولوية للنظر في حقوق المواطن الخليجي وأمنه واستقراره.

بدوره وصف استاذ إدارة الأزمات وحل الصراعات الدولية د.أحمد بن عبدالله الباز القمة الخليجية بأنها قمة التحديات واعتبر الباز أن أجندة القمة مثقلة بالملفات المهمة، مبينا أن التحدي الأكبر للمراقبين وصناع القرار في دول المجلس على حد سواء يكمن في «ترتيب هذه الموضوعات على سلم الأولويات».

ولفت الباز إلى أن دول المجلس محاطة بحزام من عدم الاستقرار من كل الجهات، مؤكدا أن التحدي الإيراني مازال حاضرا بصورة أقوى في السنوات الأخيرة من خلال إصرار إيران على مواصلة احتلال الجزر الإماراتية، إلى المضي في برنامجها النووي العسكري.

أما الوضع في العراق، فيرى الباز أن حكومة المالكي غير قادرة على العبور بالبلاد إلى بر الأمان.

وحول اليمن، يوضح الباز أن المجلس يواجه جنوبا يمنيا يعاني من تداعيات ثلاثين عاما من الفساد الإداري والاقتصادي والإقصاء السياسي والحرمان الاجتماعي، حيث شكلت بؤرة إرهاب ومصدر تهديد لدول المجلس على حد قول الباز.

وقال: «اليمن والعراق سيظلان يشكلان هاجسا أمنيا لدول المجلس لفترة زمنية لكونهما لا يزالان يشكلان ملاذا آمنا لجماعات إرهابية تشكل خطرا على أمن دول المجلس».

وتناول الباز الأردن وما يواجهه من أزمة اقتصادية خانقة وشارع لا يهدأ. أما الوضع في سورية، فلفت الباز إلى أن دول الخليج تراقب ما يجري وساهمت بصور متعددة في حل الأزمة السورية، وليس بعيدا يقف الباز عند مصر التي لم تستقر سياسيا كما يرى، مشيرا إلى أنها لا تزال في بداية تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

اما الباحث والمحلل السياسي د.عبدالله الشمري فوصف القمة الخليجية بالبالغة «الحساسية والدقة»، وتوقع الشمري أن يمثل الوضع الداخلي الملف الأول، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن أمن الخليج سيمثل محورا أساسيا في القمة الخليجية وخاصة بعد حدوث متغيرات رئيسة في ظل تطورات سياسية وعسكرية غير جيدة أبرزها تزايد فرص التهديد الإيراني واحتمال قرب حدوث مصالحة اميركية - إيرانية وأوضاع تتجه للأسوأ في اليمن، الذي يتعرض لمخاطر «الحوثيين والحراك الجنوبي والقاعدة».

وقال الشمري: «يجب على دول المجلس أن تعي أن انفجارا للاوضاع في اليمن سيدخلها في وضع صعب جدا وخاصة السعودية وسلطنة عمان، كما أن اشتعال الأزمة السورية وعدم وضوح الرؤية السياسية في مصر وحدوث تغييرات على المزاج الشعبي في الأردن، كل هذه الأحداث ستكون لها انعكاسات واضحة وملموسة على الأمن الإقليمي الخليجي.

وحول مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأميركية، قال الشمري: «يجب الأخذ في الحسبان أن قوة الولايات المتحدة أخذت في الانحسار بعد الأزمة الاقتصادية 2008م حيث فضلت واشنطن اتجاه النأي بنفسها عن الخليج مما يجعل المتغير في علاقة بعض دول الخليج المتناقصة مع واشنطن أميركيا وليس خليجيا بالأساس».

وأوضح: «يجب التوفيق بين مصالحها كتكتل خليجي في الحفاظ على علاقات وثيقة بين واشنطن وبين مصلحتها في تعزيز علاقتها مع دول مرشحة للعب دور أكثر تأثيرا في معادلة الأمن الخليجي مثل الصين والاتحاد الأوروبي والهند».

وحذر الشمري من ان أي محاولات لتقسيم العراق سيكون لها أثر على الداخل الخليجي، مطالبا قمة المنامة بالنظر في اختلال التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون على اعتبار أنها جزء من معادلة الأمن في الخليج. اذ يتواجد اكثر من 17 مليون عامل أجنبي، يمثل العرب نسبة قليلة منهم، وتصل نسبة الوافدين في بعض دول المجلس إلى 71٪.

أما المشرف على برنامج السياسة العامة بجامعة الملك عبدالعزيز د.وليد بن نايف السديري فأكد ضرورة تعميق التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية ومجتمعاتها باعتبار انه مطلب استراتيجي أساسي أكثر إلحاحا، وذلك لحماية المصالح المشتركة لهذه الدول وصون استقرارها ومكتسباتها التنموية ومعالجة تحدياتها المستقبلية، خاصة مع تسارع الأحداث والتحولات في المنطقة وتزايد التعقيدات والضبابية في توجهات السياسة الدولية.

وأكد السديري أن تعميق التعاون الخليجي لا يخدم مصالح دوله ومجتمعاته فقط، بل يدعم بقوة مصالح الدول والمجتمعات العربية. فاستقرار ونمو الخليج وتعاونه، يوفر سندا ودورا قياديا سياسيا واقتصاديا للأمة والقضايا العربية، وفي مرحلة هي في أمس الحاجة اليه، وذلك نتيجة لما تمر به مجتمعات ودول عربية رئيسية من ظروف صعبة وعدم استقرار. كما أن تعميق التعاون الخليجي يوفر أيضا أمل ونواة عملية لإحياء وتوسيع العمل العربي المشترك (وذلك بافتراض تعاون الدول العربية لتحقيق ذلك).

وعن تعميق التعاون قال السديري: التعاون الخليجي مطلب دولي، وخاصة لتلك القوى الراغبة في تحقيق التنمية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. فسياسات دول الخليج (وفي مقدمتها السعودية) مشهود لها بالاعتدال والدور الإيجابي البناء في القضايا الإقليمية والدولية، ويقدم دورها الإيجابي في اليمن وفي دعم المجتمع السوري ومجتمعات «الربيع العربي» مثالا حيا، لجهود مستمرة تسعى باتجاه الاستقرار والتنمية والتعاون العربي. وكذلك هو الحال بالنسبة لدورها الإيجابي في تأمين وتوازن أسواق الطاقة، وفي حركة الاقتصاد العالمي.

وعن قمة المنامة قال السديري: من المتوقع أن تغلب على جدول أعمال قمة المنامة الخليجية القضايا الاعتيادية التي تتعلق بمتابعة العمل الخليجي المشترك في مجالاته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية، وهي تمثل استمرار وتراكم الخطوات السابقة، في مسيرة بطيئة وهادئة، لا ترقى لمستوى الطموحات والتطلعات، إلا أنها من زاوية أخرى، مسيرة عقلانية وواثقة تنسجم مع الواقع وما يمكن تحقيقه بتوافق الأعضاء، وهي مسيرة لا تندفع بالشعارات والقفزات غير المدروسة والمحتومة بالفشل المهدد لكامل الكيان والتجربة.

واشار الى ما حققته دول المجلس من خطوات نوعية مهمة لطريق واعد وآخرها اتمام حلقة الربط الكهربائي بينها، وسعيها الى انشاء شبكة قطارات وربط مائي بين محطات التحلية، وهي أمور اساسية - وأهميتها لا تخفى - في ايجاد بنية تحتية مشتركة وثابتة تعزز فرص استمرارية التعاون، وذلك بالإضافة الى استمرارها في تعزيز تنسيقها الأمني والدفاعي والمجالات التنموية الأخرى.

وعن حساسية المرحلة والتهديدات التي تحيط بالخليج قال السديري: تبرز في هذه المرحلة - بصفة خاصة - التهديدات الخارجية، الناتجة عن السياسة التوسعية الإيرانية والاضطرابات التي تشهدها عدة دول عربية وأطماع القوى الدولية، وما يتبعها من مخاطر الصراعات والحروب الإقليمية. وهو ما يستوجب توحيد الموقف وتكامل السياسة الخارجية الخليجية لمواجهة هذه التحديات الماثلة، ودول المجلس قطعت شوطا جيدا في هذا الإطار، خاصة تجاه الأزمتين اليمنية والسورية، والوضع يتطلب المزيد من التوحد والتنسيق الجماعي تجاه القضايا الأخرى، فهو الضمانة لدور وتأثير خليجي فعال يحقق المصالح العليا. ومن الضروري تجنب السياسات الإنفرادية والضيقة لبعض الدول في تحركها تجاه بعض القضايا الإقليمية.

واختتم د.وليد السديري آملا أن تلتفت القمة الى أهمية توسيع أطر التفاعل بين الدول الأعضاء لتشمل النخب ومختلف القيادات المجتمعية، وعدم الاقتصار على اللقاءات الرسمية والحكومية (رغم أهمية استمرارها والتوسع فيها). وكذلك الاهتمام بتوسيع هياكل ومؤسسات مجلس التعاون وتوفير الموارد اللازمة لها وتطوير ادواتها وقدراتها في المبادرة والعمل الذاتي لتعزيز فاعليتها في دفع عملية التعاون. كما أن انشاء هيئة استشارية للمجلس تضم الكفاءات من أبناء الدول الأعضاء، يفتح جهود المجلس للمشاركة المجتمعية ويعزز مسيرته باتجاه تحقيق التكامل.

الاتحاد الخليجي.. مشروع مصيري بصدد التنفيذ

المنامة - بنا: مع انعقاد القمة الخليجية الـ 33 التي تستضيفها مملكة البحرين اليوم، تجري استعدادات قصوى لما قد يصدر عن القادة الخليجيين من قرارات وما ستسفر عنه المباحثات، لاسيما منها ما يتعلق بموقف الدول الأعضاء من مشروع الاتحاد الخليجي المنتظر الذي يتوقع أن يتم إقراره في قمة خاصة تعقد لهذا الغرض.

ومع توالي ردود الفعل التي تناولت الموضوع، وتعدد التحليلات التي تناولت جدوى إنشاء مثل هذا الاتحاد وضرورة الإسراع في تبنيه وإقراره، جاء رد وزير الخارجية البحريني على السؤال المقدم من أحد النواب حول الخطوات التي تم اتخاذها لتفعيل الدعوة للاتحاد، ليؤكد أن هناك عزما بحرينيا خليجيا مشتركا على المضي قدما في المشروع، وإصرارا على خوض خضم التحديات التي يمكن أن تواجهه أو تعترض طريقه.

وكان وزير الخارجية قد أشار في معرض إجابته عن السؤال البرلماني الذي طرح قبل أيام، إلى أن هناك تطورات جوهرية على هذا الصعيد تجسد الوعي بمخاطر عدم التعاطي الخليجي مع إفرازات الوضع القائم ككيان واحد بمقدوره التصدي للكيانات والقوى الإقليمية النظيرة، مؤكدا ان البحرين رحبت بمقترح سعودي سيسهم إلى حد كبير في التعجيل بعملية إقرار مشروع الاتحاد المتوقع أن تتم مراجعة الدراسات التي تناولته ومناقشة آخر ما تم التوصل إليه بشأنه في قمة الغد.

وفحوى هذا المقترح الذي تم تدارسه وإقراره، مثلما أكد الوزير، يتضمن أن يكون النظام المؤسس لمجلس التعاون نظاما أساسيا لمشروع الاتحاد المنتظر، وذلك بناء على قرار المجلس الوزاري الخليجي الـ 123 الذي طالب باستكمال دراسة المقترح وما ورد في تقرير الهيئة المتخصصة فضلا عن مرئيات الدول الأعضاء بشأن التعديلات المقترحة على هذا النظام الجديد.

وواقع الأمر، أن هذا التطور الملحوظ يكشف عن عدة دلالات مهمة:

1 - ان الانتقال إلى مرحلة الاتحاد بات وشيكا، ولا ينتظر سوى مراجعة بعض الأمور الإجرائية والتنظيمية التي يمكن اعتبارها شأنا إداريا محضا حتى تراعي عملية التحول للاتحاد خصوصيات الدول الأعضاء وظروفهم المختلفة وبما يلبي من جانب آخر أحد أهم مطالب الشعوب الخليجية من الاتحاد.

2 - ان الاتحاد الخليجي المنتظر هو هدف استراتيجي ترعاه القيادات الخليجية وتسعى إلى تحقيقه الدول الأعضاء بكل قوة، بل وبذلت ومازالت تبذل ما تستطيع من جهود من أجل تذليل العقبات التي قد تواجه هذا الحلم الاستراتيجي، ولعل أصدق تعبير عن ذلك أن البحرين قامت بالفعل بتعيين ممثليها في هيئة الاتحاد التي تم تشكيلها لتجسيد المقترح على أرض الواقع.

3 - أن إقرار النظام الأساسي لدول مجلس التعاون باعتباره نظاما أساسيا لمشروع الاتحاد المنتظر، سيضمن التسريع من عجلة الاتفاق على المتطلبات اللازمة لتدشين الاتحاد، لاسيما منها اللوجستية والسياسية، على اعتبار أن هناك قاعدة راسخة يمكن الانطلاق منها وبنية أساسية من المشتركات يمكن توظيفها، وذلك وفق برنامج وجدول زمني محدد حتى أنه تم الاتفاق على أن فكرة المشروع ستكون في إطار «كونفيدرالي» وليس «فيدراليا» على غرار شبيه بمنظومة الاتحاد الأوروبي.

ويبدو هذا التطور مهما بالنظر إلى العوائد الاستراتيجية التي يمكن أن تعود على دول مجلس التعاون والمنطقة برمتها إذا ما تم تجاوز العوائق المعطلة للاتحاد، من بين هذه العوائد:

أولا: تطوير العمل بالمنظومة الخليجية في إطار مسيرة المجلس وصيرورته التي زادت عن ثلاثة عقود ونصف العقد، حيث قفزت دول المجلس خطوات واسعة وتجاوزت منظومة التعاون بها مراحل كبرى من مراحل العمل المشترك، وهو ما يحسب لقادتها وشعوبها بالقياس بكيانات أخرى لم تستطع أن تبقي على وحدتها أو حتى تداوم على اجتماعاتها، ناهيك عن البقاء والثبات مثلما فعل المجلس وسط هذه الأزمات الهيكلية للنظامين الإقليمي والعالمي.

ثانيا: تجسيد حلم الاتحاد الخليجي على الأرض، وذلك وفق ما نصت عليه المادة الرابعة في النظام الأساسي للمجلس، والتي تشير إلى أن من أهداف مجلس التعاون هو «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها»، ومن الطبيعي أنه بعد مرور أكثر من 3 عقود على إنشاء المجلس أن تحرص دوله على الاستمرار فيما شرعوا فيه للوصول للوحدة.

ثالثا: القوة التي يمكن أن يكتسبها مجلس التعاون ومؤسساته في عالم لم يعد يعترف بالدول فرادى، وإنما بالتكتلات الإقليمية وفوق الإقليمية، ولا شك أن وجود كيان خليجي يضارع التكتلات الشبيهة سيمثل طفرة في عالم اليوم، عالم لم يعد يسمح للكيانات الصغرى بالوجود أصلا، خاصة أن منطقة الخليج بطبيعتها تعد من أكثر مناطق العالم سخونة بما تحويه من صراعات ومخاطر، ومن ثم لم يعد ممكنا لدوله أن تواجهها بشكل منفرد.

رابعا: مواجهة مشروعات أخرى فاعلة تضمر الشر والعداء لدول مجلس التعاون بالأساس، بل وأبدت تخوفاتها من مشروع الاتحاد الخليجي المنتظر تحت دعاوى واهنة متحججة تارة برأي الشعوب وتارة أخرى بحكم الأوضاع التي لا تسمح، وفي الحقيقة أنه إذا كان المجلس قد وجد وتأسس بفعل ظروف أمنية معينة، فإن هذه الظروف مازالت قائمة إلى الآن وبشكل أكثر حدة، وزاد على هذه الظروف تحركات مريبة لقوى إقليمية أخرى تحمل مشاريع هدفها تذويب الهوية العربية والإسلامية لدول المنطقة بأسرها، ما يتعين معه التصدي لكل ذلك بقلب واحد.

قادة دول مجلس التعاون أعطوا الجميع دروساً بليغة في الوحدة والتنمية

الظهراني: المجالس التشريعية تنظر لقمة المنامة باعتبارها خطوة تاريخية لتحقيق نتائج مستقبلية

خليفة بن أحمد الظهراني

المنامة - بنا: أكد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة بن احمد الظهراني ان المجالس التشريعية الخليجية تنظر لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثالثة والثلاثين التي ستبدأ في مملكة البحرين اليوم باعتبارها خطوة تاريخية لتحقيق نتائج مستقبلية لصالح دول وشعوب المنطقة، وما تمر به من منعطف مهم من تطورات، وما تنشده الشعوب الخليجية من آمال وتطلعات لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار والرخاء والأمن والاستقرار.

ورحب الظهراني بقادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمة المنامة، ومعربا عن تقديره واعتزازه بالاستعدادات التي قامت بها مملكة البحرين لاستضافة القمة الخليجية وتنفيذا للتوجيهات السامية للعاهل البحريني صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في تهيئة المناخ المناسب وتوفير جميع المقومات لقمة خليجية ناجحة تساهم في استمرارية وتطوير مسيرة التعاون الخليجي المشترك.

وأشاد الظهراني بالرؤية الخليجية الحكيمة والسياسة الرشيدة في مواصلة مسيرة البناء والتنمية الشاملة عبر الدراسة والتأني تحقيقا للدعوة الكريمة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة للانتقال من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد، والتي تتوافق مع طموحات الشعوب الخليجية وضمان مستقبلها الزاهر.

وأكد الظهراني ان مجلس النواب يسجل بكل العرفان والتقدير الجهود الكريمة والخطوات البناءة للحكومة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وبتوجيهات ومتابعة صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى في دعم المشروع الاصلاحي والمسيرة الديموقراطية في مملكة البحرين، والرغبة الصادقة في دعم جميع المبادرات والخطوات الخليجية الرامية لتحقيق التقدم والرخاء للمواطنين وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار الظهراني الى ان الاجتماع الدوري السادس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في مملكة البحرين الاسبوع الماضي، أكد على ضرورة حماية المكتسبات والمقدرات الخليجية، وحفظ الأمن والاستقرار، وأعرب عن تأييده واشادته بما يقوم به قادة دول الخليج لزيادة اواصر التعاون وتحقيق أعلى درجات الانسجام والتوافق الخليجي.

وقال: ان المجالس البرلمانية الخليجية اثبتت نجاحها ورقيها في ممارسة العمل البرلماني، وأسهمت في كثير من مراحل التنمية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي، وكان حضورها على المستوى الاقليمي والدولي فاعلا ومؤثرا ويعكس المكانة الفريدة والتجربة البرلمانية الثرية التي تتمتع بها دول الخليج، كما ان المجال البرلماني أضحى اليوم من اهم مجالات التعاون التي يمكن ان تمنح دولنا أبعادا اخرى من النجاح والاتحاد، وأهمية هذه الاجتماعات من اجل إيجاد رؤى تخدم مسيرة العمل المشترك وترتقي بمجالات التعاون في مختلف ميادين العمل المشترك.

وأكد الظهراني ان اجتماع المجالس الخليجية اعرب عن ان قادة دول مجلس التعاون أعطوا الجميع دروسا بليغة في الوحدة والتنمية والدفاع عن مقدسات الأمة وقضاياها المصيرية، والسعي الصادق نحو التكامل والوحدة بين دول المجلس، ووضع العمل البرلماني الخليجي في إطار مؤسسي فعال ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي وتحقيق أهداف برلمانية خليجية مشتركة وتوحيد المواقف وتطوير التنسيق والتواصل بين دول مجلس التعاون.